الدكتور مرتضى علي الياسري

الرقابة البرلمانية على الحكومات المحلية









إن رسـم المحليـات لسياسـاتها العامـة وبغـض النظر عن درجته وفـق اللامركزيـة الإداريـة أو السياسـية، يُفضى إلى وجود مسـتويين في ممارسة الحكم أحدهما على المستوى الوطني والآخر على المستوى المحلى ، وما يحتمله ذلك من حصول الاختلاف والتباين بينهما، بما يقتضي وجود جهـة تحول بيـن الاختلاف بيـن التنظيم المركـزي والمحلى مـن ناحيـة، ودرء التبايـن المُخَّـل بالوحـدة الوطنيـة بيـن الحكومات المحلية المختلفة من ناحيةٍ أخرى، ويمكن للبرلمان بصفته التمثيلية وما يمتلكه من أدوات رقابية ومســؤوليته عن تشــريع القوانين ممارســة هــذا الدور من خلال توجيه الحكم المحلى لتحقيق حسناته دون محذوراته، بحفظ التوازن بين مستويات الحكم المختلفة في بُعدين، الاول عمودياً بين المركز والأقاليم، والثاني أفقياً أي فيما بين ذات الحكومات المحلية.

